Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (8) : 30 Apr 2021
P: 49 - 64
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (8) : 30 إبريل 2021 م
ص: 49 - 64

The Role of Peaceful Means to Solve Political Crisis: The Case of Qatar Blockade

Mansoor Ahmed Al-Saadi
Protection & Social Rehibition Center (AMAN) || Qatar

Abstract: The current research investigates the role of amicable means in resolving the political crisis in case of Qatar blockade. The key objective of the research is to review and evaluate the role of international and regional efforts in resolving the political crisis in case of Qatar blockade. The descriptive historical methodology was used in the research. Results showed that amicable means are the most suitable means of resolving the regional crisis and conflicts in GCC. It was found that regional efforts are better than international efforts in resolving crisis. Based on that, it is recommended that GCC states should cooperate to resolve their conflicts and crisis.

Keywords: Peaceful means, Political crisis, Regional conflicts, International mediation, Qatar blockade.

الوسائل الودية لحل المشكلات والأزمات السياسية: أزمة حصار قطر كنموذج

منصور أحمد السعدي
مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) || دولة قطر

الملخص: يعد الخلاف الخليجي المتمثل بحصار قطر من أعمق الأزمات التي واجهت دول الخليج العربي. تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة وأهمية وجدوى الجهود الخليجية والعربية والإقليمية والدولية لحل مشكلة الخلاف الخليجي والذي بسببه قامت كل من السعودية والامارات والبحرين ومصر بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع قطر، وفرض حصارا حولها دخل عامه الرابع. ومن هنا برزت مشكلة الدراسة، والتي تدور حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الوسائل الودية في حل الخلاف الخليجي ممثلا في أزمة حصار قطر؟ تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي التحليلي من خلال الرجوع لأدبيات الموضوع وتطبيقها في حالة حصار قطر. كشفت نتائج الدراسة عن أن الوسائل الودية أفضل الوسائل وأجدرها في حل أزمة الخليج كنموذج للمنازعات الإقليمية وخاصة بعد دخول الأزمة عامها الرابع، وسيطرة الجمود والتعقيد على الموقف الحالي. كما كشفت عن أن جهود الوساطة الإقليمية أكثر نجاحا وفاعلية من جهود الوساطة الدولية رغم عدم إحراز تقدم كبير في تلك الجهود حتى الآن إلا أنها يكفي انها كبحت جماح الحل العسكري. لذا أوصى الباحث بأنه على دول الخليج أن تفهم أن مصائرها ومستقبلها مرتبطان عضوياً، لأن المنطقة متماسكة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً.

الكلمات المفتاحية: الوسائل الودية، الأزمات السياسية، المنازعات الإقليمية، الوساطة الدولية، حصار قطر.

مقدمة.

عرف الإنسان المنازعات والخلافات منذ بدء الخليقة، وحاول إيجاد الوسائل الكفيلة لمواجهتها سواء كان مرجعها إلى قوته أو كانت وسائل سلمية ودية، ولا تختلف الدول في هذا الأمر فقد نشبت الحروب بين الدول منذ القدم والتي أثرت على تنميتها الاقتصادية (Vekataraman, 1977). ولهذا اتجهت إلى الطرق الودية لحل هذه المنازعات، بيد أن ولوج طرق النظم الودية الاتفاقية لتسوية وحسم المنازعات السياسية والقانونية بين أطرافها، هو عود إلى الأصل حيث أن المتخاصمين هم أعلم بما ينفعهم وبما يخرجهم من ظلمات العداوة والبغضاء إلى نور الود

والإخاء، وأن يستقر في وجدانهم أنهم لن ينالوا حقوقهم إلا أن يتنازلوا عن خلافاتهم، وأن استرجاع الحصن رضاءً خيراً من اقتناصه قضاء (حسين، 1993: 123).

إن استقراء ميثاق الأمم المتحدة، والوثائق الدولية ذات الصلة يؤكد وجود العديد من المبادئ التي تشكل أساس للتعاون الدولي. فحل المنازعات عن طريق الوسائل الودية يعد أحد الوسائل والمظاهر الحضارية الذي توفره الوسائل الودية للأطراف والتي تؤكد على حضارية فكرة الوسائل الودية وحضارية الأطراف بقبول الحوار. ويؤمن القانون الدولي بأهمية الوسائل والعلاقات الودية والتعاون بين الدول كأساس لحل الازمات والقضايا الدولية (العناني، 2012: 167)، وتأسيسا على ما سبق، شهدت أزمة الخليج وحصار قطر محاولات متعددة دولية وإقليمية (إسلامية وعربية) أهمها جهود الوساطة الكويتية. ستحاول الدراسة رصد وتقييم هذه الجهود في إطار الوسائل الودية لحل المنازعات والأزمات ولاسيما السياسية منها.

مشكلة الدراسة

بدأت أزمة حصار قطر منذ عدة سنوات خلت. ولا بد لنا من وقفة سريعة هنا عند أسباب وآثار الحصار. فمن حيث الأسباب فقد تنوعت وتعددت، ولا شك أن هناك أسبابا خفية وأخرى ظاهرة للحصار، وكل طرف يدعي أنه صاحب حق. فمن وجهة نظر دولة قطر فإن الحصار حدث بسبب الدور المحوري الاستراتيجي الذي تقوم به دولة قطر، وبسبب سياستها الخارجية التي أعطتها وزنا إقليميا ودوليا كبيرا، ولذا لجأت دول الحصار لفرض سياستها بالحصار من أجل إخضاع دولة قطر لها. فقناة الجزيرة ودعم قطر لثورات الربيع العربي وسياسات دولة قطر في المنطقة أثارت حفيظة دول الحصار. على الطرف الآخر فغن دول الحصار ترى أن دولة قطر تهدد أمن وسلم المنطقة من خلال دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية. لذا قامت دول الحصار بتقديم قائمة بثلاثة عشر مطلبا لدولة قطر. ولكن دولة قطر رفضت المطالب ودعت لحوار وتفاوض بدون شروط. مما لا شك فيه أن هناك صراعا على الأدوار والسياسات والثروات يقف خلف حصار قطر. فدولة قطر ترى أنها حرة في سياساتها الداخلية والإقليمية والدولية في حين ترى دول الحصار أن سياسات دولة قطر تهدد الاستقرار في المنطقة وتدعم الرهابيين والاعداء بما في ذلك إيران وجماعة الإخوان المسلمين (المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2020). ولا شك أن لكل طرف من أطراف الأزمة مبرراته وأسبابه الظاهرة والخفية. والوقوف عند اسباب الحصار وقوف سيطول نظرا لأن الأسباب متشابكة ومتداخلة ولها جذور تاريخية وأبعاد سياسية واقتصادية.

مهما كانت أسباب الحصار ومهما تعددت الآراء فإن المتفق عليه أن الحصار ترك آثارا سلبية سياسية واجتماعية واقتصادية. فالحصار ادى لتشتيت الأسر الخليجية التي لها امتداد في دول الخليج. فالعديد من الأسر تشتت لأن لها امتداد في عدة دول خليجية. كما أن الحصار أثر بشكل سلبي على مجلس التعاون لدول الخليج العربية بل بدأ حديث جدي عن انسحاب دولة قطر من المجلس. وبشكل عام فإن المجلس فقد فاعليته بسبب الحصار كما كان للحصار تأثيرات اقتصادية سلبية سواء على اقتصاد دولة قطر أو اقتصاديات دول الحصار (أبو زيد، 2018: 24). وبشكل عام فإن تأثيرات الحصار سلبية على المدى المتوسط والطويل وهي تأثيرات ستعمق الخلافات وتزيد القطيعة وتعقد الأمور. وهذا يدعو إلى تغليب منطق العقل والسلم والعمل على حل الأزمة لأنه لا كاسب فيها فالجميع خاسر.

يعتبر حصار قطر وما أسفر عنه من اثار سياسية واقتصادية واجتماعية وتبعاته خرقا لمبادئ وأعراف وقوعد القانون الدولي الحاكم لطبيعة العلاقات بين الدول، وكذلك تلك المبادئ والقواعد المنظِّمة لعمل التنظيمات والترتيبات الدولية، ومن أهمها اتفاقية قانون البحار 1982، واتفاقية شيكاغو 1944 وتعديلاتها، ومبدأ عدم التهديد باستخدام القوة، ومبدأ فض النزاعات بالطرق السلمية، ومبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، والتزام احترام

حقوق الإنسان وحمايتها، ونظام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وميثاق الجامعة العربية، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي (الخليفي، 2017: 45).

وقد تجاوزت أزمة الخليج حدود منطقة الخليج العربي حيث أصبحت مصر وتركيا عناصر ضمن الأزمة، والأخيرة (تركيا) لها قوات عسكرية في قطر. وقد أدى ذلك إلى حدوث تمزق سياسي عميق للخليج وأنظمته (السيد، 2003: 155). وقد زاد من هذا التمزق تناول وسائل الإعلام للأزمة، حيث نشبت حرب إعلامية زادت من تمزق الأسر المشتركة بين مواطنين من دول الحصار، زاد منها إدراك الأفراد للأخبار بشكل سلبي مما أدى لنشوب النزاعات والخلافات داخل الأسرة كنتيجة لتمزق النسيج الاجتماعي.

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة وأهمية وجدوى الجهود الخليجية والعربية والإقليمية والدولية لحل مشكلة الخلاف الخليجي والذي بسببه قامت كل من السعودية والامارات والبحرين ومصر بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع قطر، وفرض حصارا حولها دخل عامه الرابع (أبو صليب، 2017: 46). ومن هنا برزت مشكلة الدراسة، والتي تدور حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الوسائل الودية في حل الخلاف الخليجي ممثلا في أزمة حصار قطر؟

تساؤلات الدراسة.

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما طبيعة الوسائل الودية التي استخدمت في حل الأزمة الخليجية ممثلة بحصار قطر؟
2- ما جدوى استخدام الوسائل الودية المختلفة في حل الأزمة الخليجية ممثلة بحصار قطر؟
3- كيف تفاعلت أطراف الأزمة مع الجهود المبذولة في إطار الوسائل الودية في ظل الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة وما فرضته من تحديات؟
4- ما ظروف ومساعي التهيئة للحلول الودية للأزمة الخليجية ممثلة بحصار قطر؟
5- ما مستقبل الحلول الودية لإنهاء الأزمة الخليجية ممثلة بحصار قطر؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- استعراض وتقييم الجهود الإقليمية والدولية للتسوية الودية لحالة حصار قطر.
2- تحديد إلى أي مدى تنجح الوسائل الودية في حل النزاعات الدولية بالتطبيق على الخلاف الخليجي في حالة حصار قطر.
3- استعراض مستقبل أزمة حصار قطر وسيناريوهات الحل الودي للأزمة.

أهمية الدراسة

تقدم الدراسة فائدة عملية وعلمية وقانونية في ذات الوقت، وذلك على النحو التالي:

1- **الأهمية العملية**: تتبلور هذه الأهمية في أن موضوع هذه الدراسة يرتبط ارتباطا وثيقاً بالأوضاع السياسية بين الدول، والتي أصبحت تفرض نفسها وبقوة على مجتمعنا المعاصر بوجه عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وهنا تظهر الحلول الودية كطرق بديلة لتسوية هذه المنازعات السياسية والقانونية.
2- **الأهمية العلمية**: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الطرح الجديد لمفهوم الوسائل الودية لحل المنازعات السياسية سواء في إطار ميثاق مجلس التعاون الخليجي أو جامعة الدول العربية باعتبار أن مشكلة

الخلاف بين دول الخليج ومصر من جانب وقطر من جانب اخر تحمل ابعادا إقليمية وعربية بشكل مباشر، وابعادا دولية بشكل غير مباشر خاصة مع تعدد المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأزمة، ولذلك فإن هذه الدراسة تقدم تحليلاً شاملاً للوسائل الودية والجهود المبذولة لحل الأزمة الودية.

3- **الأهمية القانونية**: تشتمل هذه الدراسة على تحليل للوضع القانوني الحالي للوسائل الودية ودورها في فض المنازعات السياسية والقانونية بين الدول وبعضها، كما تقدم هذه الدراسة العديد من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الحكومات والهيئات المعنية بشؤون الحلول الودية لتسوية المنازعات السياسية والقانونية بهدف لفت انتباه المشرع إلى تنظيمها في نصوص قانونية، ومن ثم العمل على توفير غطاء تشريعي مكتمل الأركان يساعد في تسوية المنازعات السياسية والقانونية ودياً تحقيقاً للأمن القانوني والقضائي بوجه عام ولدول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص.

2- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على كل من:

1. **المنهج الوصفي**: الذي استخدمه الباحث في تحديد ماهية الوسائل الودية كوسيلة سلمية لحل الخلافات والنزاعات الدولية سلميا، وتحديد كيف نظم القانون الدولي هذه الوسائل.
2. **المنهج التاريخي التحليلي**: الذي استخدمه الباحث ليحلل طبيعة أزمة الخليج، وطبيعة الوسائل الودية التي تم الاعتماد عليها، وفي مقدمتها جهود الوساطة الكويتية التي حظيت بتأييد دولي.

3- الدراسات السابقة.

تم البحث في أدبيات الموضوع حيث تم التوصل لعدد محدود من الدراسات السابقة. ففي دراسة للدكتور العناني (2018) بعنوان الدبلوماسية وأزمة الخليج، أكدت أن أزمة الخليج تخطت آثارها منطقة الشرق الأوسط وامتدت إلى العالم بأسره الأمر الذي يعظم من أهمية الجهود الدبلوماسية في حل الأزمة، وأكدت أن المجتمع الدولي بمختلف منظماته يؤيد ويدعم التسوية الدبلوماسية التي يقوم بها أمير دولة الكويت (العناني، 2018: 76).

- **أما دراسة أبو زيد (2018)** فقد أكدت على أن التغييرات التي نتجت عن أزمة الخليج في عدد من المؤشرات، وأكدت أن الخلاف الخليجي يدور حول من يقود قاطرة «مجلس التعاون»، إذ أن الأزمة هنا بالأساس هي أزمة تحديد ماهية مصالح دول الخليج العربية في المنطقة، وكيف السبيل لتحقيقها. وأكدت الدراسة أن أزمة الخليج وما صاحبها وتبعها من حربي إعلامية وإجراءات تعسفية قد تخطت كل الأعراف الخليجية بما يصعب من جهود التسوية والوساطة كحلول ودية، قد تقضي على نموذج التكامل المؤسساتي الإقليمي شبه الوحيد الناجح في المنطقة منذ 1981، حيث حول الصراع المنظمة من كونها قاطرة تستطيع عبرها الدول الخليجية تخطي مرحلة التعاون والوصول لمرحلة الاتحاد، لتتحول، للأسف، إلى ماكينة لإعادة انتاج التناقضات الاجتماعية والسياسية بل والقبلية بين هذه الدول، التي ساد الاعتقاد مؤخرًا أن دول الخليج قد تجاوزتها.
- **وناقشت دراسة الخشن (2017)** اهتمام المجتمع بتسوية الخلاف القائم بين دول متنازعة، واستعرضت الدراسة الصفات اللازمة للوسيط والمتعلقة بقدراته الخاصة وأسلوبه وحنكتنه وعلمه وخبراته الدبلوماسية في نجاح عملية الوساطة برمتها، ومن هذه الصفات: الموضوعية والحياد والمرونة والصبر، القدرة على التواصل والاستماع الجيد للأطراف، التصميم والإصرار للوصول لتسوية أو تهدئة للنزاع، الفهم الجيد لتاريخ وأسباب النزاع، الاتصالات والعلاقات الجيدة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بالنزاع، المعرفة المتميزة بمهارات وعمليات

التفاوض. ثم قدمت الدراسة تطبيقا عمليا لوساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية حيث ساهمت هذه الوساطة – بشكل واضح - في تفادي التصعيد الخطير بأشكاله المختلفة وخصوصا التصعيد العسكري، حيث تجسدت في وساطة أمير الكويت عوامل انجاح الوساطة مثل الجهة التي يمثلها، وعلاقته بأطراف النزاع والثقل التاريخي للوسيط.

- نلاحظ مما سبق ندرة الدراسات السابقة حول الموضوع وقد يعود هذا الأمر لحداثة الموضوع من جهة، وحساسيته السياسية من جهة أخرى. وبشكل عام لم يتم التوصل لدراسة سابقة حول الوسائل الودية لحل أزمة حصار قطر.

4- الإطار النظري وأدبيات الدراسة.

المبحث الأول: تعريف الوسائل الودية

الوسائل الودية هي طريقة بديلة لحل الخلافات تقوم على توفير مكان اجتماع لأطراف الاجتماع والحوار، وجمع الآراء معًا بمساعدة شخص محايد، في محاولة للتوصل إلى حل ودي مقبول من الطرفين للصراع. إنها العملية التي حاول بها أطراف النزاع الوصول لحل وسط عبر وسيط محايد، ولا يملك سلطة اتخاذ قرار يساعده الأطراف بطريقة طوعية للوصول إلى أنفسهم ومقبولة لهم (أبو ناجي، 1997: 146). وبالنسبة لتعريف فقهاء القانون الدولي فالوسائل الودية هي محاولة من طرف أو أكثر لتسوية نزاع قائم بين طرفين أو أكثر من خلال المفاوضات التي تشارك فيها أيضًا. وبغض النظر عن مدى الوساطة الجيدة أو السيئة، فهي أكثر من طريقة للتواصل بين الطرفين إلى الصراع لتقريب وجهات النظر حول القضية المتنازع عليها، وتقوم بها الدولة إما بمبادرة منها، أو بناء على طلب أطراف النزاع (السيد، 2003: 177). ويمكن أيضًا تعريف الوسائل الودية على أنها طريقة من الحلول البديلة لتسوية النزاعات الدولية، والتي تقوم على توفير منتدى للأطراف للقاء والحوار وتجميع مختلف آرائهم ووجهات نظرهم بحياد بحيث يمكن إيجاد حل مقبول لأطراف النزاع لم يتم التوصل إليها بعيداً عن طريق التقاضي، من خلال الإجراءات السرية التي تضمن الخصوصية بين أطراف النزاع، من خلال استخدام الوسائل والفنون المبتكرة في المفاوضات من أجل تسوية ودية ومرضية لجميع الأطراف (الغنيمي، 1974: 212).

فالوسائل الودية هي أحد الحلول البديلة للنظام القضائي وتعتبر ملحقا وتابعا للجهاز القضائي الذي لا يمكن أن نهمش دوره خاصة وانه أحد ركائز الدولة الثلاث، ومن الأفضل الحث على حل جميع النزاعات عن طريق الوسائل الودية حيث يكون الحل عادلا ومرضيا للأطراف لأنه لا يوجد تغليب طرف على الآخر كما هو الحال في القضاء أو التحكيم، وممارسة الوسائل الودية تحتاج إلى التدريب الخاص؛ والذي يشمل الممارسة الحقيقية والتعامل مع أطراف حقيقية؛ بالإضافة إلى المهارات والقدرات الشخصية الملائمة. والوسائل الودية مستمدة من المفاهيم السائدة في الدين الإسلامي وليست اختراع العولمة السائدة في هذا الزمن؛ والوسائل الودية ممكن أن تتم في قضايا ومنازعات عديدة منها السياسية والتجارية والأسرية والمدرسية والمجتمعية، ولا تعتبر الوسائل الودية الحل الأمثل لجميع الصراعات والقضايا؛ إضافة لذلك فإن للمحكمة تحديد القضايا المحولة للوساطة (أبو ناجي، 1997: 145).

المبحث الثاني: خصائص الوسائل الودية لفض المنازعات

يعرف جانب من الفقه الوسائل الودية أو ما يعرف بوسائل فض المنازعات بأنها مجموعة من الإجراءات الهادفة لحل المنازعات بطرق غير قضائية أو تحكيمية. وبصفة عامة، فإن الإجراءات البديلة لتسوية المنازعات تقتضي تدخل أو مساعدة من شخص ثالث محايد يسعى إلى مساعدة الأطراف بغرض الوصول إلى حل سلمى للنزاع،

ويستفاد من ذلك أن الوسائل الودية لفض المنازعات الدولية لها عدة خصائص تتمثل في الأمور الآتية (سري الدين، 2001: 69):

- الطبيعة الإرادية الرضائية: فاللجوء إلى الوسائل الودية يكون طواعية واختياراً عكس القضاء يتم اللجوء إليه جبراً، وبعبارة أوضح لا يلزم طرف في المنازعة الدولية بمباشرة هذه الوسائل أو يلزم بقراراتها إلا برضاه.
- غاية الوسائل الودية استمرار تنفيذ العقود الإدارية ذات الطابع الدولي: تهدف كافة الوسائل الودية لحل النزاع مع استمرارية تنفيذ العقد، وذلك للحفاظ على تواصل العلاقات بين الأطراف أي تتسم بالطابع الودي، لذا فهي في النهاية تسوية ودية.
- يتم اللجوء إلى هذه الوسائل لتقييم الموقف القانوني للنزاع قبل اللجوء إلى القضاء: فعلى كل طرف في نزاع العقود الإدارية ذات الطابع الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات المستقبلية ولا يهدم جسراً ربما سيعبره لاحقاً، ويثمن جانب من الفقه المصري الوسائل الودية للتقاضي البديلة التي أدرجها المشرع المصري لتوفير الجهد والوقت والمال، إلا أنه يفضل وضع قيد أو ضوابط عند اللجوء إليها وهو وجوب موافقة الوزير المختص أو من يقوم مقامه (بدران، 2001: 121).

ويذهب البعض إلى أن اللجوء للوسائل البديلة يحقق العديد من المزايا تتمثل في توفير الوقت والمجهود وحفظ العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أطراف العقد الإداري ذات الطابع الدولي، كما أنها تتطرق لبنود لا يملك المحكم أو القاضي إخضاعها لسلطانه أو اختصاصه، فضلاً عن مرونة هذه الوسائل حيث لا يطبق بشأنها قواعد أو تشريعات معينة قد لا يعتادها المحامون بسهولة ويسر (Price, 1994).

وعلى الرغم من ذلك، فإن سهام النقد قد صوبت نحو هذه الوسائل، ولعل أهمها (سرحان، 1976: 134):

- عدم الحل الحاسم لعدم الزامية القرار الصادر عن هيئات الوسائل البديلة حيث أنه يفرض من طرف محايد، وليس قراراً ملزماً يتم فرضه من قبل القضاء.
- قد لا تنتهي هذه الوسائل بتقديم حل وبالتالي تعد مضيعة للوقت والمجهود والنفقات.
- ادخار الأطراف لمعلومات ووقائع ومستندات للمرحلة الحاسمة لحل النزاع كالتحكيم والتقاضي.
- عدم حل إشكالية الثقة في اتفاق الوساطة فمن الأولى عدم جواز جعل الوسيط شاهداً بعد ذلك في إجراءات أو مراحل التحكيم.

المبحث الثالث: أنواع الوسائل الودية

تتعدد الوسائل أو النظم الودية لتسوية المنازعات ومنها المفاوضات، والوساطة، التوفيق، الصلح، وغيرها وأهمها:

- **التّفاوض**: هو جهد تبذله أطراف الخلاف أو النزاع للوصول لاتفاق يُحقّق مصالح الأطراف، ويعدّ خطوةً جيّدة للعديد من المنازعات، والتّفاوض عدة ركائز منها التركيز على مصالح كل الأطراف، وتقديم بدائل عديدة حتى يمكن الاختيار فيما بينها مع التركيز على الفصل بين أطراف النزاع كأشخاص والمشكلات التي يثور التفاوض بشأنها (الصمادي، 2010: 79).
- **الوساطة** :تُعرّف بأنّها الجهدُ المبذول من قبل طرفٍ ثالثٍ مُستقلٍ عن أطرافِ النِّزاع، ويتمتّع بالحياديّة والشّفافية لمساعدة أطراف النّزاع على إدارة أو حلّ النّزاع. فالوساطة عملية إدارة الصراع، بين الاطراف ذات الصلة ولكن بشكل متميز عن الأطراف حيث تطلب الأطراف المتنازعة أو ممثلوها المساعدة، أو قبول عرض المساعدة من فرد أو مجموعة أو دولة أو منظمة للتغيير والتأثير على تصوراتهم أو سلوكهم، دون اللجوء إلى

القوة الجسدية، أو الاحتجاج لسلطة القانون. وقد يكون الوسيط فرد - بشرط إلا يمثل حكومته - أو دولة أو منظمة إقليمية أو منظمة دولية، وتتجه الجهات الفاعلة الدولية بشكل متزايد إلى الوساطة باعتبارها الأداة المفضلة لتمكين الجهات المخلفة من التصدي للخلافات وحل الصراعات (الخالدي، 2014: 89).

- **التّحكيم**: أسلوب كثر سرعة من التقاضي حيث يقوم المحكمون بالاستماع لكل طرف، ثم يتداولون النقاش للحكم بما يرونه، والتحكيم منتشر بشكل أكبر في المنازعات التجارية (Bercovitch, 1992).
- **التقاضي**: هو الأكثر انتشارا في طرقِ حلّ المنازعات؛ إذ تتجّه الأطراف المتنازعة لجهةٍ مدنيّة للفصل بينها، ويكون تحديد الحكم إلى قاضٍ ومُحلّفين؛ حيث يتم الاستماع للأدلة والبراهين التي يقدمها كل طرف.

5- الجانب التطبيقي للدراسة: دور الوسائل الودية في حل قضية الخلاف الخليجي في حالة حصار قطر

المبحث الأول: أزمة الخليج وجهود الوساطة الإقليمية والدولية لحلها

يعد الحفاظ على وحدة مجلس التعاون الخليجي أولوية حاسمة للأمن القومي، على الرغم من أن لكل دولة دوافع مختلفة. بالنسبة للولايات المتحدة، تعني استعادة الوحدة بين دول الخليج العربي إنقاذ جبهة قوية من الحلفاء في الشرق الأوسط ضد إيران مع الاحتفاظ بقواعدها العسكرية في جميع أنحاء منطقة الخليج، وتحديداً في الكويت والبحرين وقطر. لكن بالنسبة للكويت، فإن إنهاء الأزمة يعني إحياء الدور الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي الهيئة التي أنشأتها الكويت، واعتمدت تاريخياً على حماية سيادتها ومصالحها في منطقة متوترة جغرافياً وسياسياً (Turkan, 2018). سنستعرض فيما يلي جهود الواسطة الاقليمية والدولية.

المطلب الأول: الوساطة الإقليمية

منذ أن بدأت الوساطة الكويتية هناك تأكيد قطري تكرر كثيرا بشكل صريح عبر أجهزة الدولة ومسؤوليها بدعم تلك الجهود، لكن في المقابل لم تعلن الرياض وأبو ظبي بوضوح هذا الالتزام بقبول الوساطة الكويتية، مما قد يضعف فرص نجاحها، فالحرب الإعلامية ضد الدوحة التي أطلقتها القنوات الفضائية والصحف المملوكة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والتي وصلت إلى مراحل غير مسبوقة، هي أيضًا أحد المؤشرات على أن فرص حل هذه الأزمة من خلال جهود الوساطة من الصعب أن تتم وفق المعطيات الحالية (ددە، 2011: 47). فليس هناك شك كبير في أن السعوديين قد شعروا بالجرأة لتصعيد الضغط ضد القطريين بعد وعد صفقة الأسلحة مع الإدارة الامريكية بمئات المليارات وهو ما تحقق فعلا خلال زيارة ترامب للرياض، كما وجد الإماراتيون أنفسهم يؤيدون إدارة واشنطن الجديدة، التي يتعارض كرهها القوي لكل من إيران والاسلاميين بشكل جيد مع أولويات السياسة الإماراتية. وبناءً على ذلك، كان هناك ثقة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بأن اجراءاتهم التصعيدية القوية ضد القطريين لإجبارهم على العودة إلى سياساتهم ستلقى كل الدعم من القيادة الامريكية (Abdulkhaleq, 2012). فربما تكون دول الحصار قد أساءت تقدير إدراك الجماهير لقيمتها الحقيقية كمؤثرين في استقرار النظام أو تغييره، ولذا فقد زادت حدة الخلافات والصراعات بين دول المقاطعة وقطر، واشتدت في الخفاء مع اتخاذ القيادة القطرية خطا جديدا في السياسات الداخلية نحو المواطنين وهو ما ارتأت فيه السعودية والامارات خروجا على السياسة المحافظة التي تبنتها دول المجلس، حيث أيد 90 % من القطريين انتخاب المجلس التشريعي، كما تراجع قطر قوانين منح الجنسية واستغلت الحصار في اصدار قانون الإقامة الدائمة، وعدلت من

التشريعات التي تمنح حرية اكبر للوافدين وهو ما وضع النظامان السعودي والاماراتي تحديدا في مأزق عند مقارنة أوضاعهم وسياساتهم الداخلية مع ما تقوم به قطر، وفي المقابل انتقدت السلطات الخليجية في السعودية والامارات والبحرين مطالب المعارضة السياسية التي انسجمت إلى حد ما مع مطالب ثورات شعوب دول عربية أخرى تختلف معها في المنظومة والبيئة والقوانين، والمتمثلة أبرزها في توسيع المشاركة الشعبية في السلطة، واحترام حقوق الإنسان، واستمر الخلل السياسي في دول الخليج في ظل ضعف المُشاركة السّياسيّة الشّعبيّة الفعّالة ودورها في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في أغلب دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار الخلل في علاقة السّلطة بالمجتمع (مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013).

المطلب الثاني: الوساطة الدولية

رحبت الرياض وحلفاؤها الخليجيون بفوز رجل الأعمال دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة، ورأوا في نهاية عهد أوباما والديمقراطيين فرصة لاستعادة الشراكة الكاملة مع واشنطن بعد التوترات في العلاقة الناجمة عن الربيع العربي والتقارب بين الولايات المتحدة وإيران. لذلك قررت المملكة العربية السعودية تجاوز انتهاكات ترامب خلال حملته الانتخابية، وتعبيراته الوصفية تجاهها. وشجعها على اتباع هذا النهج مع عداء ترامب الصريح لإرث عهد أوباما، من الاتفاق النووي مع إيران وتعهده بالانسحاب منه بمجرد وصوله إلى البيت الأبيض، إلى إعجابه بقادة "أقوياء"، مثل عبد الفتاح السيسي، وعدم اكتراثه بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فلعل أحد عوامل استمرار الأزمة الخليجية، يتمثل في عدم وضوح الموقف الأمريكي تجاهها، لأن ضبابيته تعطي ضوءاً أخضر، وأن لم يكن مباشرًا، لاستمرار الأزمة، خاصة أن مصالح الولايات المتحدة لم تتضرر حتى الآن، بل على العكس هي مستفيدة بشكل كبير من سباق التسلح الخليجي، والذي زاد بشكل مطَّردٍ بعد الأزمة. وبالتالي ما الضرر الذي سينعكس على المصالح الأمريكية جرّاء استمرار الأزمة؟ لا شيء، فالحرب على الإرهاب مستمرة، والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة باق، وبالتالي فالولايات المتحدة ليست مضطرة لحل الأزمة في الوقت الحالي (Capaccio & Wadhams, 2017). وقد سمحت التغطية السياسية الأولية لترامب للحصار بالذهاب إلى أبعد حد ممكن في ضغوطه على قطر، بما في ذلك فكرة العمل العسكري ضدها، كما كشف أمير الكويت، الذي قال خلال زيارة قام بها إلى واشنطن في سبتمبر 2017 للحصول على دعم الولايات المتحدة لجهود الوساطة التي يبذلها، أن جهوده نجحت في تجنب العمل العسكري في أزمة الخليج، فقد بدأت قطر على الفور العمل على تبديد سوء التفاهم مع البيت الأبيض الناجم عن تلقي معلومات من مصدر واحد، تكثيف العمل في الكونجرس، واستثمرت في الجدل الذي نشأ بين الرئيس ترامب ووزارة الخارجية الأمريكية حول أزمة الخليج، في حين أيد ترامب مواقف دول الحصار من قطر في بداية الأزمة، وحث الوزيرين على حل النزاع من خلال الحوار، وعرضت للمساعدة. وبالتوازي مع استجابتها للوساطة الكويتية التي بدأت في بداية الأزمة، ركزت قطر جهودها على تغيير موقف الرئيس ترامب كقوة رئيسية تستند إليها دول الحظر في هجومها على قطر. وبدأت في تعزيز موقف وزارتي الخارجية والدفاع مقابل ترامب، ووقعت مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة لمكافحة تمويل مكافحة الإرهاب في 12 تموز/يوليو 2017، خلال جولة دبلوماسية قام بها وزير الخارجية ريكس تيلرسون في الشرق الأوسط والخليج. كما نجحت في إبرام اتفاق تم توقيعه في البنتاغون في واشنطن لشراء 36 من طراز F-15 بقيمة 12 مليار دولار، ثم تحركت قطر للتركيز على تغيير موقف ترامب من الأزمة، وكان من المقرر أن يجتمع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع الرئيس ترامب في البيت الأبيض في 19 سبتمبر/أيلول 2017، أثناء حضوره الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان اللقاء الأول بين الرجلين ناجحاً، حيث وصف ترامب علاقته بالأمير بأنها "صداقة طويلة" (The White House, 2019). عقدت القمة الرسمية الأولى في أبريل 2018 في البيت الأبيض، وعقدت

الثانية في يوليو 2019، حيث تم تكريس موقف الرئيس ترامب الواضح من أزمة الخليج، والذي انعكس في البيان المشترك الذي صدر بعد "تم تعزيز العلاقة الاستراتيجية والدفاعية الوثيقة بين البلدين"، وتوجت القمة الأخيرة بجهود قطر لتغيير موقف الرئيس الأمريكي، الذي تحول تدريجياً من تبني فكرة دعم قطر للإرهاب إلى الاعتراف به كحليف رئيسي في تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة (Aljazeera, 2018).

المبحث الثاني: تقييم جهود الوساطة لحل الأزمة الخليجية

في وقت لاحق أصبح من المعروف أن تقليص مطالب الرباعية الأولية الـ 13 إلى 6 مبادئ كان أيضًا نتيجة للوساطة الكويتية مع بعض الدعم الإضافي من الدبلوماسية الأمريكية. أظهرت الدبلوماسية الكويتية (المعروفة منذ فترة طويلة بالانسجام مع السياسة الخارجية السعودية) استقلالها مؤخرًا عن المواقف السعودية بشأن القضايا الإقليمية. ونتيجة لذلك، قد تشعر الكويت بالقلق من أن الرياض يمكن أن تمنحهم "معاملة قطر"، من أجل السيطرة على السياسة الخارجية للدولة. ثانياً، تعتبر الكويت مجلس التعاون الخليجي الهيئة الوحيدة التي يمكنها توحيد دول الخليج العربي في مواجهة التهديدات الإقليمية. لذلك، فإن بقاء هذه الهيئة أمر حاسم في ضمان أمن وسيادة الدولة الصغيرة الغنية. على مدى العقود الثلاثة الماضية، وجدت الكويت وحدة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كردع وحيد يحميها من غزو العراق في التسعينات والجماعات الإرهابية الممولة من إيران داخل الكويت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (Calamur, 2018).

لذا يبدو أن الحلول الودية لم تعد مطروحة حيث سرعان ما اعلنت الامارات والسعودية عن اقامة تحالف مشترك بينهما اثناء انعقاد القمة الخليجية التي شهدت حضورا وتمثيلا ضعيفا من دول المجلس، كما اعلنت السعودية عن انشاء قناة بطول الحدود مع قطر بهدف عزلها عن محيطها الخليجي. وتوافقت مصر مع تلك الخطوات مما يشير لصعوبة تحقيق المصالحة كطريقة ودية على الاقل في المستقبل القريب، ولعل أحد الأسباب الرئيسية وراء أزمة الثقة هو عدم وجود نظام ملموس داخل دول مجلس التعاون الخليجي لتنظيم وإدارة العلاقات بين الدول الأعضاء بشكل واضح. على سبيل المثال، استغرق الأمر أكثر من ثلاثة عقود للتوقيع على اتفاقية حول أمن دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، لم يتم الإعلان عن شروط تلك الاتفاقية (اتفاقية الرياض الأولى) ولا اتفاقية الرياض التكميلية؛ وبالتالي فإن تفاصيلها معروفة لقادة تلك البلدان وحدها (Levit, 2016).

ويضاف لذلك رغبة السعودية في الهيمنة على السياسة الخارجية الخليجية لتكون في إطار الخط السعودي. فقد كان عدم نجاح الكويت في الوساطة واضحًا في ديسمبر 2017 عندما كان الشيخ تميم هو الوحيد الذي حضر قمة عقدت في مدينة الكويت لمعالجة الأزمة. وبدلاً من ذلك، أعلنت الإمارات في نفس اليوم عن إنشاء لجنة تعاون اقتصادي وعسكري مشتركة بين السعودية والإمارات، بدلاً من الهياكل الخليجية لمعالجة المسائل الإقليمية الهامة، ورد أمير الكويت بدعوة الدول الأعضاء إلى بناء آليات جديدة لحل النزاعات للتعامل مع الأزمات الداخلية (Kablan, 2017). ففي مؤتمر ميونيخ الأمني المؤثر في عام 2018، اقترح أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني منصة أوسع للحوار والمفاوضات، مستحضرا إطارًا للحوكمة الإقليمية والتحكيم في النزاعات، على غرار ذلك الذي يستخدمه الاتحاد الأوروبي لتحقيق الحل السلمي للنزاعات الداخلية - والتوترات و"إقامة الأمن المشترك على أساس المصالح المتبادلة " على غرار الممارسات الجيدة للاتحاد الأوروبي في التفاوض بشأن النزاعات بين الأعضاء، كما دعا إلى إطار عمل بعيد المدى وشامل لإدارة النزاعات مع متطلبات قبول صارمة للأعضاء كشرط مسبق، وتتفق أطراف النزاعات على المبادئ الأمنية الأساسية وقواعد الحوكمة، ويليها إدخال آليات التحكيم الملزمة وفق متطلبات دول مجلس التعاون الخليجي

سيقدم المجتمع الدولي الأوسع دعمًا دبلوماسيًا وضغطًا لدعم "الاتفاقية الأمنية الإقليمية الشاملة (Wintour, 2017).

ومع ذلك، واصلت الكويت الضغط من أجل عقد اجتماع للدول الأعضاء وممارسة الضغط المستمر على قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست لحضور الاجتماع السنوي التاسع والثلاثين للمجلس الأعلى في المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2018 وأكد نائب وزير الخارجية خالد الجار الله أن المشاركة الكاملة ستوفر "لمحة أمل" لإحياء جهود احتواء النزاع الخليجي القديم ولكن هذه الحوافز سقطت على حالها (Calamur, 2018).

فعلى الرغم من تلقي دعوة شخصية رسمية سعودية، وهو أول تفاعل رسمي بين القادة السعوديين والقطريين منذ بدء الحصار، رفض أمير قطر حضور القمة وبدلاً من ذلك أرسل وزير الدولة للشؤون الخارجية، سلطان بن سعد المريخي، ممثل قطر، شكك القرار في بعض الأوساط في التزام قطر بإيجاد حل سلمي للأزمة، ومع ذلك، رفض وزير الخارجية القطري هذه الاتهامات وأعاد تأكيد التزام بلاده بـ "الحوار مع دول الحصار على أساس الاحترام المتبادل"، مجددًا دعم الوساطة الكويتية، ومع ذلك، فإن غياب أمير قطر عن اجتماع ديسمبر 2018 أدى إلى جذب مزيد من الانتباه إلى عدم فعالية جهود الوساطة الكويتية. كما أن غياب أي إشارة إلى الحصار في البيان الذي يتناول القضايا الرئيسية المنشورة في ختام القمة أكد الامر نفسه (Wintour, 2017). فإن كانت قطر قد اتخذت سياسة مختلفة عن سياسات مجلس التعاون الخليجي في توجهاتها الخارجية. فهذا ليس مبررا للحصار خاصة أن سلطنة عمان وهي احدى دول مجلس التعاون أيضا لديها سياسة مختلفة ومستقلة عن توجهات المجلس، كما لا يجوز لأي دولة المطالبة بإغلاق وسيلة إعلامية في دولة أخرى لآن هذا لا ينتهك فقط المبادئ فقط الديمقراطية والصحافة الحرة، ولكن أيضًا ينتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ Res/ 36/103 يمنح الناس الحق في حرية الوصول إلى المعلومات وهبها للدول التي لها الحق في تأسيس وسائل الإعلام وكذلك منظمات ونظم المعلومات (Cafiero & Karasik, 2017). وربما كان هذا الاجراء من جانب دول الحصار بمثابة اعلان حرب، وهي ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها وسائل الإعلام لإضفاء الشرعية على الأعمال العدائية ومحاولة تبريرها امام الراي العام لأغراض سياسية خاصة مع التطور الكبير في وسائل وتكنولوجيا الاتصال (Harding, 2017).

المبحث الثالث: مستقبل أزمة الخليج في ضوء الوساطة الإقليمية والدولية

من المتوقع أن تساهم رؤية حل أزمة الخليج في اصلاحات أساسية قد تؤثر على نظام دول مجلس التعاون الخليجي ومستقبل التكامل. لم تعد المخاوف الأمنية الخارجية بشأن العمليات السرية الإيرانية في المنطقة، والتي لا تزال تبرز على نطاق واسع في الخطاب الأمني لدول الخليج، المحرك الموحد للتكامل الجماعي لمجلس التعاون الخليجي. وإذا تمكنت المنظمة الخليجية من حل الأزمة الحالية، فإنها ستبرز مطالب لتعزيز آلياتها واستقلالها في المستقبل. ومن المتوقع أن يتم النظر في نهج مختلف لمستقبل التعاون على أساس فهم الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء ولكن ليس بطريقة لا تهدد الأمن الجماعي. وقد أعرب عدد من الدول الاعضاء عن قلقه في اعقاب أزمة الخليج ازاء مستقبل الضمانات التي تقدمها عضوية المجلس (Baabood, 2019). ومع تراجع سياسات التعاون الخليجي، وأن كان محدوداً، ازداد الاختلاف في سياسات دول الخليج، التي زادت من أولوياتها بسياساتها الوطنية على حساب سياسات التكامل. وإذا تم التغلب على النزاع الخليجي، فمن المرجح أن يعطي مجلس التعاون الخليجي الأولوية لتعزيز التحالف العسكري، وهو ما تشجعه المخاوف الجماعية بشأن الهيمنة الإقليمية لإيران وضعف الضمانات الأمنية الأمريكية. ومع ذلك، يبدو من غير المرجح أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من العودة الكاملة إلى العمل كالمعتاد، خاصة

عندما يتعلق الأمر بمزيد من أشكال التعاون الاقتصادي والثقافي (Bult, 2019). وقد حاولت قطر المضي قدما باتجاه الحل، فقد شاركت قطر مرتين على مستوى رئيس مجلس الوزراء في قممٍ عُقدت في السعودية، هي قمم مكة الثلاث في أيار/ مايو 2019 وقمة مجلس التعاون في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر 2019. مع ذلك لم يحصل تطور ملحوظ باتجاه الحل. ولم تلق دعوات قطر لرفع الحصار وتوحيد جهود دول مجلس التعاون في مواجهة وباء كورونا آذانًا صاغية في عواصم دول الحصار.

في حين تبدو قطر متمسكة بسيادتها واستقلالية قرارها خاصة في السياسة الخارجية، فإن دول الحصار تراهن على متغيرات إقليمية ودولية يمكن أن تؤدي إلى إضعاف موقف قطر ودفعها إلى الرضوخ للمطالب التي أصبحت مثار استغراب المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة. لكن الأزمة في الولايات المتحدة بسبب تداعيات أزمة كورونا الصحية والاقتصادية، وموجة الغضب التي فجّرها مقتل المواطن الأميركي من أصل أفريقي، جورج فلويد، وتأثيرات ذلك المحتملة في الانتخابات الأميركية، يمكن أن تؤدي إلى تغيير في حسابات دول الحصار خلال المرحلة القادمة. فقطر تقبل بالحوار غير المشروط دون فرض أي وصاية على توجهاتها أو سياستها، وكذلك لن تقبل بأي حل تكتيكي أو مرحلي تلجأ إليه دول الحصار في انتظار ظروف أكثر ملاءَمة لتجديد الحملة عليها. لذلك، فإن قطر تصرّ على ضرورة إيجاد حلٍ دائم يستند إلى احترام سيادة الدول وحقّها في اختيار سياساتها التي تحقق مصالحها من دون الإضرار بمصالح الآخرين أو التدخل في شؤونهم الداخلية، ورفض الإملاءات والعمل وفق مبدأ المساواة في السيادة، وحق الجميع في تحقيق الأمن. إذا لم يحصل توافق على هذه البديهيات في التعامل بين الدول ذات السيادة فالأرجح أن الأزمة ستستمر (Calamur, 2018). فالمؤكد أن حدة التنافس الجيوسياسي تزداد بين إيران ودول الخليج . وبهذا المعنى، تخوض دول الخليج منافسات متزامنة: التنافس الداخلي بين دول الخليج، بتناقضاته الأيديولوجية المتميزة، فضلاً عن المنافسات الجيوسياسية الأخرى مع إيران، التي تستخدم فيها الطائفية .وقد انعكس هذا التنافس الأخير بين دول الخليج في الأزمة القطرية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من إضعاف المناعة الخليجية وتحويل تركيزها بعيداً عن التهديد الحقيقي من إيران وجيرانها الاقليميين، ولذا صار وجود التسويةٍ عادلة القائمة على احترام علاقات الجوار أمرا حيويا، وفي ظل المنظومة الخليجية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

ولذلك يمكن القول أن هناك ثلاثة سيناريوهات للأزمة وهي التصعيد الإعلامي وليس العسكري، أو التجميد كالوضع الحالي، أو الحل إذا ما قررت الولايات المتحدة الضغط على أطراف الأزمة. وقد صرّح وزير الخارجية الأميركي بأن على مجلس التعاون الخليجي أن يحافظ على وحدته (أبو صليب، 2017: 49). وتري دراسة أبو زيد (2018: 34) أن هناك أربعة سيناريوهات مقترحة للأزمة كما يلي:

السيناريو الأول: نجاح الوساطة الكويتية: طبقًا لهذا الحل سوف تتواصل جهود التسوية والوساطة التي يقوم بها أمير الكويت بصورة رئيسية، مع مساعدة من أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية والخليجية إذ أبدت سلطنة عمان استعدادها للتوسط بين أطراف الأزمة، وبنجاحها سيتم التوصل لتسوية مقبولة من جميع الأطراف للخروج من الوضع الأزموي القائم منذ 2013، فالمؤشرات الحالية وبتحليل سلوكيات أطراف الأزمة يوجب علينا القول أن تحقق هذا السيناريو يظل مستبعد بصورة كبيرة. ولعل الأسباب وراء قول ذلك هو التعنت الواضح والكامل من أطراف الأزمة في التمسك بمطالبهم وبمواقفهم، وعدم رغبتهم أو استعدادهم للمساومة والتراجع عن مطالبهم أو ابداء المرونة في مطالبهم من أجل الوصول لأرضية مشتركة يمكن للوسطاء البناء عليها والوصول لحلول مرضية للجميع، من خال آليات وضوابط الميثاق العام لمنظمة مجلس التعاون الخليجي، ويمثّل هذا السيناريو أفضل البدائل المتاحة، وهذا الحل بفرض بعض الموجهات لتحقيقه حيث يمكن أن تشمل عناصر الحل ما يلي:

- يدرك قادة دول مجلس التعاون الخليجي أنهم بحاجة إلى إثبات قدرتهم على الوساطة والتفاوض والتوصل إلى حلول إذا أرادوا أن تكون لهم مصداقية كقادة في منطقة محاصرة بالعديد من الصراعات.
- تقوم الدول المتنازعة باحترام حقوق الجار والحق في اختلاف سياساتهم ودساتيرهم وتشريعاتهم كجزء من حق الدول المستقلة ذات السيادة في تقرير المصير.
- في الوقت نفسه، يجب على كافة أطراف الصراع أن تتعهد بعدم تقويض بعضها البعض.
- وفي هذا الإطار يقترح البعض إمكانية قيام الاتحاد الأوربي بدور كبير في مجال منع النزاع داخل دول مجلس التعاون الخليجي من التصعيد والمساعدة على نزع فتيل الأزمة والانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التعاون والتكامل الإقليمي السلمي وتجنب المزيد من الصراعات الإقليمية (Kinninmont, 2019).

السيناريو الثاني: تجميد عضوية قطر أو طردها من عضوية: المنظمة مع استمرار التعنت القطري من وجهة نظر دول الحصار واستمرارها في انتهاج نفس السلوكيات والسياسات العدائية والمهددة لأمن واستقرار دول ومجتمعات الخليج العربي، وضربها لكافة جهود الوساطة الخليجية الكويتية والعمانية بعرض الحائط، فإن دول المقاطعة الخليجية الثلاثة قد تلجأ إلى طلب عقد قمة عاجلة للدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون الخليجي لبحث خيار تجميد عضوية دولة قطر في المنظمة.

السيناريو الثالث: إقامة منظمة إقليمية خليجية جديدة: في حال تعثر إدارة الأزمة، إما بسبب التعنت وتحجر المواقف من جانب أطراف الأزمة، أو فشل كافة جهود الوساطة، وعدم موافقة كل من الكويت وسلطنة عمان على اقتراح دول الحصار الخليجية بتجميد أو طرد قطر من عضوية مجلس التعاون، فإن البعض قد اقترح تكوين منظمة إقليمية جديدة تكون بديل عن منظمة «مجلس التعاون الخليجي » تمتلك من القوة والإرادة ما يؤهلها لإجبار قطر على تغيير سياساتها وسلوكياتها كبديل للاستعاضة عن الجمود والهزال الشديد الذي باتت عليه منظمة «مجلس التعاون الخليجي، مع اقتراح ضم كل من جمهورية مصر العربية لهذا التجمع المنظمة، بل وحتى الولايات المتحدة، وإحلال اللقاءات الأمريكية السعودية الإماراتية محل القمم الأمريكية الخليجية السابقة. مثل هذا التجمع سيكون أكثر مرونة وديناميكية في مواجهة قطر وغيرها من القوى المهددة للأمن الاستراتيجي الخليجي والعربي في المستقبل.

السيناريو الرابع: تفكيك أو حل منظمة مجلس التعاون الخليجي: وهذا السيناريو يمثل ما يعرف بأسوأ الاحتمالات. فمع استمرار الأزمة ودخولها عامها الرابع دون وجود مؤشرات للحل أو حتى للمرونة بين الدول المتورطة فيها، ومع استمرار الحملات الإعلامية العدوانية والهجومية والتلاسن بين القادة والجماهير على منصات التواصل الاجتماعي، وكثرة الاشاعات والتسريبات عن أسرار الحياة السياسية والاقتصادية بين قطر ودول الحصار، التي تزداد وطأتها مع تعقد الأزمة ونجاح بعض الأطراف في تحقيق مكاسب وقتية، من خلال بعض الأخبار المفبركة والإشاعات التي تضر جدًا بالعلاقات الإنسانية بين الشعوب الخليجية، المعروفة بطبعها المحافظ والأبوي، خاصةً في كل ما يتعلق بأمور الحكام أو العائلة أو القبيلة.

خلاصة النتائج.

تبين مما سبق ما يلي:

1. الوسائل الودية أفضل الوسائل وأجدرها في حل أزمة الخليج كنموذج للمنازعات الإقليمية وخاصة بعد دخول الأزمة عامها الرابع، وسيطرة الجمود والتعقيد على الموقف الحالي.
2. جهود الوساطة الإقليمية أكثر نجاحا وفاعلية من جهود الوساطة الدولية رغم عدم إحراز تقدم كبير في تلك الجهود حتى الآن إلا أنها يكفي انها كبحت جماح الحل العسكري.

3. الوسائل الودية تقوم بها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بأنواعها، ولكن في الأزمة الخليجية يعد تطبيقها من قبل الدول أكثر سرعة وكفاءة من المنظمات، فجهود الكويت ومساعيها في الوساطة كأنت أكثر فعالية من جهود الأمانة العامة لمجلس التعاون أو الجامعة العربية أو منظمة الدول الإسلامية أو غيرها من المنظمات الإقليمية أو الدولية.

التوصيات والمقترحات.

يرى الباحث أنه حتى تؤتي الحلول الودية ثمارها، فإن الخطوات والاجراءات المطلوبة من دول الخليج كما يلي:

1. بالنسبة لقطر: لا ينبغي لها أن تتخلى عن علاقاتها مع تركيا، وأصبح تحالفها الاستراتيجي معها ضرورة أمنية وجيوستراتيجية، بما في ذلك القواعد العسكرية التركية .خاصة وأن الأزمة الحالية لا يمكن ضمان عدم تكرارها مرة أخرى، وهذا إذا تم حله - والذي قد يكون أكثر كارثية وخطورة .وبالتالي فإن الوجود التركي يشكل رادعاً في المستقبل إذا تكررت هذه الأزمة أو غيرها .واستناداً إلى حجم الخلافات القطرية - القطرية مقارنة بالخلافات القطرية الإماراتية، فضلاً عن وجود خلافات سعودية إماراتية حتى في طبيعة نظرة قطر وعلاقاتها معها، من المهم أن تميز السياسة القطرية في إدارة علاقاتها بين السعودية والإمارات، فضلاً عن توجهها السياسي والإعلامي تجاه البلدين.
2. بالنسبة للسعودية: يجب أن تعترف بضرورة تغيير بعض السياسات، خاصة إذا كانت هذه السياسات لا تهدد دورها ومكانتها فحسب، بل تهدد أيضاً بقاءها واستقرارها، والملف اليمني هو أكبر مثال على ذلك .وكما أن الإمارات تسير على طريق مخالف للمملكة العربية السعودية في بعض الملفات مثل إيران واليمن، لأنها ترى أنها في مصلحتها، وهو أمر منطقي وطبيعي، على المملكة أيضاً أن تدرك أنه ليس من الضروري الوقوف مع الإمارات في خندق واحد في جميع الملفات، فقط ما يكفي من الملفات التي تخدم المصالح المشتركة .
3. بالنسبة للإمارات: أن هذه التجربة تثبت أن أي دولة تحاول أن تلعب دوراً يتجاوز قوتها وإمكاناتها بكثير، فإن تراجعها أمر لا مفر منه في مرحلة معينة، وإذا لم تقم بهذا الاختيار اختيارياً تدريجياً، فسيكون ذلك اضطراريا وجذريا .
4. بالنسبة للبحرين: عليها أن تتحرر من اسر التبعية للسعودية والامارات وأن يكون لها شخصيتها المستقلة بما لا يتعارض مع خطوط السياسة العامة لمجلس التعاون الخليجي.
5. بالنسبة للكويت وعمان: عليهما أن تواصلا سياسة الحياد الإيجابي، حيث تواصلان القيام بذلك كضمان لاستقرار الخليج، وأداة لإنهاء خلافاتهما التي تنشأ من وقت لآخر.
6. بالنسبة لدول الخليج عموما: عليها أن تفهم أن مصائرها ومستقبلها مرتبطان عضوياً، لأن المنطقة متماسكة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً .ويجب على حكامها أن يعملوا على بناء وتطوير أدوات لمنع مثل هذه الأزمات من الظهور من جديد، أو على الأقل الاحتكام إليها في حالة حدوث أي خلاف، حتى لا تتصاعد بهذه الطريقة المطلقة وغير المحدودة مرة أخرى.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو زيد، أحمد (2018). عام على الأزمة القطرية الخليجية التداعيات على مستقبل منظمة مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للقانون، العدد 15. ص ص 23-45.
- أبو صليب، فيصل (2017). الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات.
- أبو ناجي، أحمد (1997). مدى فاعلية الوسائل البديلة لحل النزاعات الدولية وعلاقتها بالقضاء، ط1، القاهرة، دار النهضة.
- بدران، محمد (2001). عقد الإنشاءات في القانون المصري، دار النهضة العربية.
- حسين، سلامة (1993). العلاقات الدولية. دار الفكر للنشر.
- الخالدي، سعد (2014). مهارات التفاوض وإدارة النزاع – مدرسة هارفرد للتفاوض، المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع.
- الخشن، محمد (2017). دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية نموذج " وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية 2017، مجلة العلوم السياسية والقانون-العدد 10 المجلد 11 ص ص 222-237.
- الخليفي، محمد (2017). الأبعاد القانونية لقرار دول الحصار في ضوء القانون الدولي، مجلة سياسات عربية، العدد 28، سبتمبر 2017.
- دده، محمد (2011). الحراك الجماهير العربي: ثورة ام صناعة لفرصة سياسية، في "الربيع العربي. إلى أين؟" (افق جديد للتغيير الديموقراطي)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (63)، بيروت.
- سرحان، محمد (1976). طرق تسوية المنازعات الدولية مع إبراز دور معاهدات الصلح والتطبيق على مشكلة الشرق الأوسط، دار النهضة العربية.
- سرى الدين، هاني (2001). التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، القاهرة: دار النهضة العربية.
- السيد، أيمن (2003). التدخل الاقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية، معهد الدراسات الأفريقية الطبعة الاولي.
- الصمادي، زياد (2010). حل النزاعات، طوكيو: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.
- العناني، إبراهيم (2012). قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية.
- الغنيمي، محمد (1974). جامعة الدول العربية: دراسة قانونية وسياسية الإسكندرية: منشأة المعارف.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020) حصار قطر: سياقات استمرار الأزمة وآفاق حلّها، وحدة الدراسات السياسية.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Abdulkhaleq, A. (2012)> Repercussions of The Arab Spring on GCC States", Research paper, 2012, Arab Center for Research and Policy Studies, p26

- Aljazeera (2018). Trump: US-Qatar ties 'work extremely well', " Aljazeera, 11/4/2018, accessed on 10/6/2019, at: https: //cutt.ly/pyXKfu2
- Baabood, A. (2017). Oman and the Gulf Diplomatic Crisis Escalating regional tensions test Oman's distinctive, foreign policy approach, Foreign Policy Trends in the GCC States | Autumn 2017
- Baabood, A. (2017). Qatar's Resilience Strategy and Implications for State–Society Relations, Paper produced in the framework of a project entitled The EU's New Resilience Agenda in the MENA Region", December 2017.
- Bercovitch, B. (2019). The Structure and Diversity of Mediation in International Relations, in Jane Kinninmont, The Gulf Divided: The Impact of the Qatar Crisis, Middle East and North Africa Programme | May 2019.
- Bult, B. (2019). GCC moves to mend Qatar rift, Petroleum Economist, Nov 2019, https: //www.petroleum-economist.com/articles/politics-economics/middle-east/2019/gcc-moves-to-mend-qatar-rift
- Cafiero, G. (2018) 'Is the GCC dead?', Al-Monitor, Available from: https: //www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/12/gcc-qatar-summit-saudi-arabia-kuwait-opec.html
- Cafiero, G. and Karasik, T. (2017) 'Kuwait, Oman and the Qatar Crisis', Middle East Institute, Available from: http: //www.mei.edu/content/article/kuwait-oman-and-qatar-crisis.
- Calamur, K. (2018)> Qatar Crisis: Are There Signs of a Potential Deal?". The Atlantic. July 19, 2018. Retrieved from: https: //www.theatlantic.com/news/archive/2017/07/qatar-blockade/534117/
- Capaccio, A. & Wadhams, N. (2017). Qatar Signs $12 Billion Deal for U.S. F-15 Jets Amid Gulf Crisis, " Bloomberg, 14/6/2017, accessed on 10/6/2019, at: https: //cutt.ly/vyXJ8KP
- Harding, D. (2017)> The FBI is Helping Qatar Get to the Bottom of a 'Hack' into State Media, " Business Insider, June 2, 2017, http: //www.businessinsider.com/afp-fbi-helping-qatar-in-hacking-probesource-.
- Kabalan, M. (2017). Kuwait's GCC Mediation: Incentives and Reasons for Failure, , in The GCC Crisis at One Year Stalemate Becomes New Reality2017 Arab Center Washington DC, Inc.
- Levit, M. (2016). Hezbollah's Pivot Toward the Gulf". Washington Institute. August 2016.
- Price, J. (1994). Sub-contracting under the JCT standard forms of building contract- Macmillan, Press LTd,.
- The White House (2017). Remarks by President Trump and Emir Tamim bin Hamad Al Thani Before Bilateral Meeting, " The White House, Office of the Press Secretary, September 19, 2017, accessed on 10/6/2019, at: https: //bit.ly/2IHsTki
- Turak, N. (2018) 'Qatar is 'Counting On' Kuwait and other Allies to Resolve Gulf Crisis, Foreign Minister Says', CNBC, Available from: https: //www.cnbc.com/2018/12/15/qatar-is-counting-on-kuwait-and-other-allies-to-resolve-gulf-crisis.html

- Vekataraman, K. (1977). Disputes Settlement through United Nations, UNITAR.
- Wintour, P. (2017) 'UAE Announces New Saudi Alliance that Could Reshape Gulf Relations', The Guardian, Availablefrom: https: //www.theguardian.com/world/2017/dec/05/uae-saudi-arabia-alliance-gulf-relations-gcc.